

## د. فاضل عباس مهدي \* : حول "قضية البنك المركزي بين التشهير والاقتصاد السياسي" – حوار مع السيد مهدي البناي

تستجيب هذه الكلمات لتساؤلات طرحها السيد مهدي البناي حول دراستي "قضية البنك المركزي بين التشهير والاقتصاد السياسي وقد نشر قسم منها في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

سأبدأ بأن اسأل السيد مهدي السؤال التالي:

لنفترض ان سياسة البنك المركزي لم تتوجه كاولوية اولى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر استقرار سعر الصرف، فما الذي كان سيحدث بالنسبة لمعدل التضخم؟ وما هو اثر التضخم السريع الذي ورثه العراق من حقبة التسعينيات على الفقر وتوزيع الدخل ومستويات المعيشة؟

لقد كان سعر الصرف في نيسان 2003 حوالي 3500 دينار للدولار وتحسن سعر الدينار الى 1459 دينار في حزيران وهذا التغير يعكس لنا اهمية التوقعات زائدا العرض من الدولار على سعر صرف الدينار العراقي الذي كان عملة منهاره .

في نهاية عام 2004 كان سعر الصرف اقل قليلا منه في حزيران 2003 اذ بلغ 1462 دينارا وكان التضخم يزداد بوتيرة عالية . وحسب الارقام الرسمية، كان معدل التضخم عام 2003 على اساس 12 شهر 28.62% وكانت الضغوط التضخمية في الاقتصاد شديدة مع ازدياد الانفاق العام وانفاق قوى الاحتلال فارتفع معدل التضخم ل 12 شهر الى 31.61% في كانون الاول 2005 ومن ثم الى 64.83% في كانون الاول 2006 مما اجبر السياسة النقدية على اتخاذ اجراءات مشددة لخفض التضخم منها رفع اسعار الفائدة لينخفض بعدها معدل التضخم الى 4.67% في كانون الاول 2007. و في كانون الاول 2008، استقر معدل التضخم ب 6.75% على اساس 12 شهر وحتى تراجع معدل التضخم الى سالب 4.41% في كانون الاول 2009 والذي عكس ايضا الازمة التمويلية للموازانات الحكومية مع الانخفاض الحاد باسعار النفط وايراداته. (الارقام من البنك المركزي منشورة في 6 آذار 2013).

من هذه الارقام، يتوضح بان التوسع السريع بالانفاق العام والاجنبي كان تضخيمياً وبشكل حاد وكان من الضروري للبنك المركزي ان يحاول تعقيم بعض هذا التوسع عبر سياسات تحقق الاستقرار النقدي وتحجم التضخم بعد صعوده الى 64%. وقد افلح البنك المركزي بتشده

النقدي في اعادة المسار الكلي للاقتصاد العراقي الى نوع من الاستقرار ورغم استمرار السياسة المالية بالتوسع في الانفاق توسعا سريعا وغير مدروس من زاوية آثاره التضخمية ونجاعته التنموية خصوصا وان النسبة الكبرى منه كانت تذهب للانفاق التشغيلي ولللاجور والرواتب بشكل خاص .

اعتقد اذن انك قد تتفق معي ان انفلات التضخم كان سيؤدي الى نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة وان البنك المركزي العراقي قد اسهم باعادة الاستقرار الى مسار الاقتصاد في ظل ظروف صعبة للعاملين فيه تعرض فيها البنك الى هجمتين ارهابيتين وكان العاملون فيه في الكثير من الاحيان يعملون في شارع الرشيد حيث المخاطر جمة من مثل هذه الهجمات .

باعتقادي بانه كان ضروريا امتصاص الضغوط التضخمية عبر السياسة النقدية كاولوية اولى وكان استقرار سعر الصرف احد الادوات الاساسية لهذا الغرض بسبب دمار البنى الانتاجية علما بأن اهم مهمات البنوك المركزية في كل العالم هو السيطرة على معدلات التضخم وهذا ما تشير الارقام الى نجاح الادارة السابقة في تحقيقه. وعندما تركت تلك الادارة العمل في الربع الاخير من 2012، كان الرقم القياسي للاسعار قد ازداد بحوالي 5 % عما كان عليه قبل عام ولم نعد نسمع عن ال 10 % وال 20 % وحتى ال 60 % التي كنا نسمع عنها قبلا وهو امر لا بد من الاقرار باهميته الحاسمة .

ثانيا، ورث العراق اقتصادا مهشما لا من الناحية المادية فحسب (اي المعامل المدمرة والحواسم التي سرقت والبنى الراسمالية التي تهالكت ومحطات الكهرباء التي دمرت وشبكاته التي تهاوت ) بل ايضا اقتصادا مكبلاً عبر المديونية الطائلة للعالم الخارجي والتي بلغت حوالي 140 مليار دولار حوالي عام 2003. بالتالي، لم يكن امام العراق من خيارات هنا الا بالسعي الحاسم لخفض حجم الديون الاجنبية والذي حققته اتفاقية نادي باريس بمشروطياتها المعروفة. وكان من نتائجها خفض ديون العراق بما قدره ب 75 مليار دولار الا ان الثمن كان في التحول نحو اقتصاد السوق والذي اكد عليه الدستور ايضا في العام 2005. وكان للادارة السابقة للبنك (مع وزارة المالية بعدة وزراء متعاقبين) دور مهم في التفاوض لتخفيض الديون لم تفضل بالاشارة اليه في نقدك لها والذي ادعيت - بدون اسانيد - بانها لم تنسق مع السياسة المالية في حين كان التنسيق قويا مع الوزراء عادل عبد المهدي, الكيلاني وعلي علاوي وحتى باقر جبر. ولا استطيع الحديث عن التنسيق مع رافع العيساوي فليست لي معلومات كافية عنه ولكني استطيع القول ان العيساوي وقبله باقر جبر لم يكونا من الاقتصاديين فهما طبيب عظام وكسور ومهندس مدني، وعلى التوالي. فهل باعتقادك ان مثل

هذا النمط من الادارات المالية السياسية كانت ستتوسع الكثير من التفاصيل التقنية المطلوبة لتنسيق السياستين المالية والنقدية؟

انه لأمر غريب بأن المواقع الاولى في اقتصاد العراق صارت تعطي لمن صاروا يتعلمون ليصبح اقتصاد العراق مختبرا تعليميا . وقد أعدت باشراف هؤلاء موازنات غير واقعية توسع فيها الانفاق التشغيلي بشكل سريع بدلا من توجيه الموارد لقطاعي الصناعة والزراعة واللذين هما عماد التنمية وانا اتفق معك تماما ان تمويلهما ضروري في حين ان اساس ما جاءت به سياساتنا المالية العتيدة هو تفاقم البطالة المقنعة وعسكرة العمل في الدولة دون تحقيق الكثير من الامن. وما عليك للتأكد مما اقول الا الرجوع الى النسب الهزيلة التي خصصتها الموازنات العامة - ومنها الموازنة العامة الاخيرة لعام 2013 - لهذين القطاعين

ثالثا، كان للعراق قطاعين مصرفيين احدهما حكومي اثقلته الحكومة ومطالباتها بالتمويل باعباء الديون الميئة الى منشآت الدولة وغيرها قابله آخر نما من رحم القطاع الخاص قبل 2003 واتسم بسيطرة راس المال الاسري عليه وبالتالي فهو ، بطبيعته، لا يميل للاندماج ولتركيز راس المال بشكل سريع خشية فقدان السيطرة الاسرية على كل بنك. ومع هذه الطبيعة الاسرية ، هل تعتقد ان احدا ما سيستطيع ارغام مالكي هذه البنوك على الاندماج الطوعي رغم ان البنك المركزي قد حاول هذا الامر في سياساته ومنها مثلا الخطة التي اعلنها في عهد الشيببي بأن يصبح الحد الادنى لراسمال كل بنك 250 مليون دولار في منتصف 2013 والتي يبدو انها قد قطعت شوطا لا بأس به من النجاح رغم ازاحة القيادة المهنية للبنك؟ كذلك، فاننا نعرف ان سياسة البنك المركزي في تشجيع التعاون والمشاركات والاندماج قد شجعت عددا من المصارف الخاصة على السعي لتعزيز قدراتها المصرفية من خلال مشاركات عقدتها البعض منها مع بنوك اجنبية (مصرف الائتمان مع البنك الوطني الكويتي ومصرف الشرق الاوسط مع البنك البريطاني ومشاركات اخرى مع بنوك لبنانية وارمنية... الخ). ويعتقد بوجود جوانب قد تكون ايجابية في مثل هذه المشاركات في ظل التخلف الذي كان سائدا بالقطاع المصرفي العراقي عامة نسبة الى مصارف اقليمية وعالمية. وعبر اسئلتك يبدو انك لم تعر هذه التغييرات الاهتمام اللازم موضوعياً ، فهل هناك ايجابيات هنا مثلا؟

انني اميل الى الرأي بان هذا التوجه سينعكس ايجابيا على القطاع المصرفي .

رابعا ، لاحظ انك لم تشر ايضا الى ايجابية قيام البنك المركزي بانشاء نظام للمدفوعات فيما بين البنوك وهو تطوير مهم عملانيا في ظل اوضاع القطاع المصرفي العراقي

خامساً، من اهم اسباب بقاء القطاع المصرفي العراقي (العام والخاص) ضعيفا هو بقاء العراق لحد اليوم محكوما ببنود الفصل السابع لقرارات مجلس الامن والتي لم تفلح وزارة الخارجية وبقية اجهزة الدولة بالتخلص منها . ولا زالت قيود الفصل السابع تؤثر على قدرات القطاع المصرفي في التحويل المستقل الى الخارج دون العبور من قنوات مصرفية خارج العراق. ولا شك انك تدرك بأن البنك المركزي والدكتور الشبيبي ليسا هما المسؤولين المباشرين عن حل هذا القيد المكبل للقطاع المصرفي العراقي الخاص والعام معا وبالتالي فأنا اجد تعليقك مفتقرا الى الدقة والواقعية عندما لم تتطرق الى هذا القيد والذي يجب ان يوجه فيه السؤال الى الحكومة عامة ووزارة الخارجية بشكل خاص .

مخلص القول اذن ، ان ضمانات المصرف الخارجي المطلوبة للاعتمادات العراقية لها علاقة بخضوع العراق للفصل السابع اذ لا يستطيع اي مصرف عراقي التعامل بشكل مباشر مع الخارج بسبب قيوده بعد اكثر من 20 عام من فرضه. فهل المسؤول عن ذلك هو الطاقم المهني في المركزي ام الطاقم السياسي في الدولة؟؟

سادساً ، ورث العراق وما زال وضعاً أمنياً مضطرباً وصراعات سياسية . وكما تعرف ، فإن القلاقل الأمنية والسياسية تزيد عنصر المخاطرة في القرارات الاستثمارية والاقرضية معا. فهل يمكن لك ان تلقي اللوم على القطاع الخاص المصرفي لوحده ان كان متردداً عن الاقراض في ظل هذه البيئة المضطربة؟

انت تعلم يا عزيزي "ان رأس المال جبان" كما يقال والعهد هنا على الدولة لتحويل جبنه هذا الى حوافز وذلك عبر سياسات لتوفير الاستقرار والامان كي لا يهرب راس المال(والبشر) وكي يطمئن القطاع المصرفي الخاص كي يأخذ مخاطر الاقراض بما يحقق تمويلاً للتنمية. فهل قامت الدولة بما يكفي هنا رغم تضخم اجهزتها الامنية والعسكرية والذي انتقدناه كخيار استراتيجي خاطيء في تحقيق التنمية والتطور؟ ولماذا توجه اللوم الى البنك المركزي عندما يحقق مهمة الاستقرار النقدي ويعيد الثقة التي كانت مفقودة بالدينار - وهو دوره الاساسي - ولا تلوم بقية الدولة عندما تعجز في تحقيق الاستقرار السياسي والامن الذي يقلق القطاع المصرفي ناهيك عن عموم المواطنين؟

ارجو ان تسمح لي بالايضاح بأن النظام المصرفي الناجح الذي نرنو له جميعاً لا يتحقق بقرار واحد ومن هيئة واحدة كالبنك المركزي بل له عدة عوامل محفزة منها الاستقرار السياسي ومنها نظام قضائي لا يشوبه الفساد والمحاباة. فهل توفرت هذه الشروط ام اننا في وادٍ آخر تماماً وللأسف الشديد؟

الدولة لها واجب ودور كبير هنا واعطيك مثلا على ذلك في قضية مصرف الوركاء فقد اودعت وزارة المالية حوالي 400 مليار او ما ينيف في ذلك المصرف الخاص ولكنها بين ليلة وضحاها قررت سحب هذا المبلغ مرة واحدة مما عزز انخفاض سيولة ذلك المصرف وادى الى ازيمته المعروفة فتدخل البنك المركزي ليضعه تحت الحراسة. اننا جميعا ندرك ان المصارف الخاصة تحتاج الى الاشراف والتشجيع ان كان هدف الحكومة التحول الى اقتصاد سوق انتاجي خصوصا وان البلاد ومؤسساتها في طور الانتقال من نظام كانت الدولة فيه مهيمنة الى اسلوب آخر في الادارة الاقتصادية. ومع مثالنا اعلاه عن الوركاء، اود ان اسألك هل قامت الدولة خارج البنك المركزي بدعم القطاع الخاص المصرفي عبر الايداع فيه ايضا ام سعت لتحجيم دوره؟ وهل نسقت سياستها المالية هنا مع البنك المركزي عندما سحبت هذا المبلغ الضخم فجائيا؟

في اقتصاد ذي مؤسسات انتقالية كالاقتصاد العراقي، علينا ان نتوقع الكثير من الاشكالات في القطاع المصرفي لكن ما لا يجب قبوله هو ان تتخذ وزارة المالية قرارا مستعجلا ادى الى اضعاف ان لم نقل انهيار احد اكبر المصارف الخاصة. فهل تم ذلك عبر التنسيق مع البنك المركزي الذي تدعو اليه اخي الكريم ام كان قرارا ارتجاليا آخر من ارباب السياسة المالية؟

بالنسبة لسؤالك عن مزاد العملة الاجنبية، ارجو العلم بوجود مزادات للعملة الاجنبية ب 29 بلد منها بلدان ذات اقتصادات واعدة ومتطورة نسبيا كالبرازيل والمكسيك و جارة العراق التي سألت عنها تركيا. اذن العراق ليس (كما تكرر اقوال بعض المسؤولين) وحيداً بهذا المزاد

لم تذكر ان الدكتور الشيببي استطاع بناء الاحتياطي الى 67 مليار دولار وهو انجاز يحسب لادارته ولاستقرار الدينار والاقتصاد. وحسب علمي فإن امكنة توزيع الاحتياطي معروفة وقد قدم البنك المركزي في عهده تقارير الى كل من الحكومة ومجلس النواب علما بأن السيد عبد الباسط تركي كان قد اكد معرفته بحجم الاحتياطي في المقابلة على قناة العراقية يوم 1 آذار 2013 الامر الذي دحض ادعاءات مسؤول كبير آخر قال انه لا يعرف عنه شيئاً لتبرير استهدافه لقيادة البنك المركزي !!

واخيرا بما يخص قولك ان البنك المركزي كان "جزيرة معزولة" - وهو قول بدون اسانيد سبق لي وان قرأته لاحد المستشارين في ديوان مجلس الوزراء .

اسمح لي بالقول بأن الدعاية السياسية التي يبدو انك قد اخترت تصديقها بتكرارك لهذا القول كانت تحاول تبرير ما قامت به الحكومة من اجراء مبتسر للسيطرة على الاحتياطي. ومما يدحض "اسطورة مثلث برمودا المعزول؟" هذه ان البنك المركزي كان ينسق تنسيقا عاليا مع

وزراء المالية الذين سبق ذكرهم في الفقرة (ثانياً) اعلاه. كذلك، فقد كان البنك المركزي يجتمع اسبوعياً في اللجنة الاقتصادية العليا الا انه كان يقاوم محاولات السيطرة للاستحواذ على الاحتياطي والتي صارت قصة معروفة للقاصي والداني

واود التذكير هنا الى ان اغلب الاقتصاديين المهنيين قد حذروا الحكومة من مخاطر اللجوء الى الاحتياطي لتمويل الموازنة فذلك سيقود الى التضخم المسرع والبنوك المركزية في معظم بلاد العالم لها مهمة اساسية اولى هي لجم التضخم .

واخيرا اود السؤال منك الان هل تعتقد ان ما قامت به اجهزة الحكومة من تشهير وسجن ونفي للمهنيين- وهو احد المحاور الذي سعت الدراسة لتحليل مسبباته من منظور الاقتصاد السياسي - امر مقبول مهنياً ؟ وهل سينفع هذا الاسلوب تطور العراق ام يعيده الى ايام مضت وكنا نأمل انها انقضت مع الدكتاتورية؟

مع التمنيات

(\* مستشار إقتصادي عمل سابقاً في وزارة النفط ووزارة التخطيط ومنظمات الامم المتحدة

شبكة الإقتصاديين العراقيين – 2013/3/19